

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي

الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قدمت هذه الورقة في ندوة "اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي:

الواقع والآفاق" بالدوحة - 14 و 15 أبريل / نيسان 2012

قضية اللاجئين الفلسطينيين

في ظل عملية السلام

قراءة في تحولات المكانة السياسية

طارق حمود

مدير عام تجمع العودة الفلسطيني (واجب)

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



طارق حمود

قبل تفصيل واقع قضية اللاجئين وحق العودة في مختلف مراحل الصراع لابد من التعرّيج على المحددات الناظمة للمكانة السياسية لقضية حق العودة كأحد ملامح المشروع الوطني الفلسطيني الذي انطلق من كونه قضية لاجئين قبل أن تقوم قوات الاحتلال بعدوان يونيو/حزيران 1967 واحتلال باقي الأرض الفلسطينية، وهذه المحددات هي:

- قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية شعب وأرض في آن واحد، وأي تفريق بين هذين المكونين سيؤدي بالضرورة إلى تصدع بنيوي في المشروع الوطني الفلسطيني.
- قضية اللاجئين وحق العودة قضية سياسية بالدرجة الأولى، وأي معطى إنساني أو اقتصادي أو قانوني لها هو مكمل لا يمكن أن يتقدم على المعطى السياسي.
- ارتباط قضية العودة بالتحريير انطلاقاً من المعرفة المسبقة بالطبيعة الإحلالية لـ "إسرائيل"، وبالتالي فإن طرحاً من هذا القبيل لن يكون أكثر من نظرية غير قابلة للتطبيق ومدخل للتكتيك أو التسويق والتمبيع.

عرض موجز لمكانة قضية اللاجئين ما قبل عملية السلام

قامت م.ت.ف منذ تأسيسها عام 1964 كعنوان لصراع اللاجئين الفلسطينيين من أجل استعادة أرضهم والعودة إليها؛ إذ يُتعرّف الخطاب السياسي للمنظمة تجاه حق العودة قبل بدء خيار السلام وفق مرحلتين زمنيتين سنجملهما فيما يلي:

المرحلة الأولى (من 1964 حتى 1973)

ارتكز فيها الخطاب السياسي على شعار تحرير فلسطين بالكفاح المسلح في تمامه تام بين معطى حق العودة كمطلب إستراتيجي توارى خلف شعارات المنظمة المتمثلة بـ (الوحدة الوطنية والتعبئة القومية والتحرير) من جهة، وآليات تطبيق تلك الشعارات بالكفاح المسلح من جهة ثانية، لأن اللاجئين وحق عودتهم كانوا علة قيام أي مشروع وطني حينها، فبيان إعلان م.ت.ف 1964 ورد فيه:

"إيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه المقدس فلسطين، وتأكيداً لحتمية تحرير الجزء المغتصب منه..." (1)، ولم يكن الجزء المغتصب سوى أراضي اللاجئين، كما أن حرب 1967 وما أنتجت من فاجعة، وضعت النظام القومي العربي أمام صدمة كان لها استحقاقاتها على شعارات الموقف سياسياً؛ إذ لم يستطع القوميون الحفاظ على شعاراتهم السابقة، فتراجعت شعارات تحرير فلسطين لصالح شعار واحد هو "إزالة آثار العدوان" الذي اعتمد رسمياً في قمة الخرطوم عام 1967 رغم الاحتجاج الفلسطيني(2)، وبقي برنامج المنظمة عملياً في إطاره الذي بدأ، فيما قامت المنظمة بتعديل اسم "الميثاق القومي" إلى "الميثاق الوطني" في المؤتمر الوطني في القاهرة عام 1968(3) كردة فعل على الموقف العربي.

ويمكننا القول: إن م.ت.ف استطاعت أن تغاير مفهومها ومنطقها السياسي عما اعتمده العرب بعد حرب 1967م؛ إذ تداخل حق العودة باعتباره حقاً طبيعياً مقدساً في الثورة المسلحة دون أن يحقق تميزه أو خصوصيته، فبقي أسير حرب التحرير الشعبية ورهيناً بنتائجها الموعودة "الثورة طريق العودة"(4)، كما أن مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية التي عُقدت منذ 1964 حتى 1973 خلت تماماً من الإشارة بشكل منفصل إلى حق العودة وقضية اللاجئين لأنه متضمن في شعار التحرير فيما عدا قضايا فنية متعلقة بحياة اللاجئين في الدول العربية وحقوقهم فيها، كما رفضت قرارات الأمم المتحدة وخصوصاً القرار 242 الذي يحاكي القضية الفلسطينية بعيداً عن أراضي اللاجئين(5).

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

المرحلة الثانية (من 1974م حتى 1981م)

وفيها خرج حق العودة من حقل التماهي متبلورًا في صيغة هدف سياسي محدد، ومتصدرًا للأهداف السياسية الثلاثة التي انتظمت في البرنامج المرهلي الفلسطيني (حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة) (6) الذي تبنته م.ت.ف في المؤتمر الوطني الثاني عشر عام 1974، ما جعل من حق العودة بعد أن كان متماهيًا في شعارات التحرير مكونًا منفصلًا ومحددًا في ظل واقع بحث م.ت.ف عن الشرعية من خلال تركيز الحراك الدبلوماسي إلى جانب الكفاح المسلح، وهو ما تحقق إلى حد ما بعد تبني برنامج النقاط العشر (7) (الذي اعتبره أحمد قريع "مبادرة سلام" في ذلك الوقت المبكر وفق أحد محاضرات مفاوضات أوسلو) (8) بعد أن أصبحت المنظمة بنظر العرب والمجتمع الدولي "أكثر واقعية"، وهو ما نقل معه شعار حق العودة إلى صياغات جديدة خلاف سابقتها، فخلال هذه الفترة أكدت مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية التي عُقدت في أعوام 1977، 1979، 1981 على مسألة تثبيت شرعية المنظمة وتمثيلها (9)، وهو ما دفعها إلى تبني خطاب أكثر براغماتية يتلائم مع دخول المنظمة إلى "الأسرة الدولية".

حق العودة وقضية اللاجئين في ظل خيار السلام

وهي مرحلة تمتد من عام 1982م إلى الآن، وقد تكون عملية السلام الرسمية قد بدأت بعد هذا التاريخ بسنوات إلا أن السلام كخيار كانت قد بدأت المنظمة قبل ذلك بسنوات، ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى (ما قبل مؤتمر مدريد 1991)

كان لإعادة تموضع قيادة م.ت.ف في تونس أثر بالغ في تبلور خطاب سياسي جديد للمنظمة تجاه حق العودة عماده "الشرعية الدولية"، فاتحًا الباب لاعتماد خيارات التسوية؛ ففي 1982 طرح رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني خالد الحسن مشروعًا سياسيًا يقوم على انسحاب "إسرائيل" من أراضي 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عليها، ولم يكن الهدف منه سوى جس نبض الشارع الفلسطيني وردود الفعل الدولية (10)، وربما كانت طروحات الحسن التي عكست نقاشًا داخليًا في م.ت.ف ضوءًا أخضر للعرب الذين تبنوا "المشروع العربي للسلام" الذي عُرف بمشروع "فاس" في قمة 1982، الذي تضمن اعترافًا ضمنيًا بالكيان الصهيوني مقابل الانسحاب من أراضي 1967 وإقامة دولة فلسطينية فيها، فيما تمت الإشارة بصورة مبهمّة إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون ذكر أية آليات، وأُرفق البند بذكر التعويض لمن لا يرغب بالعودة (11)، وفي 1983 أيد المجلس الوطني الفلسطيني مشروع فاس واعتبره حدًا أدنى للتحرك السياسي العربي (12)، فيما أيد المجلس في الدورة ذاتها مشروع بريجينيف (13) للسلام دون تحفظ (14)، هذه المعادلات الجديدة في خطاب المنظمة أدخلتها في ارتباك واضح، فقبولها للحل ضمن أراضي 1967م وفق مشروع بريجينيف وفاس إرضاء للعرب والسوفييت من جهة، ورفض القرار 242 كما جاء في دورة المجلس الوطني عام 1987 من جهة أخرى انطوى على مفارقات كبيرة وصل معها خطاب المنظمة تجاه حق العودة إلى أعماق حالات الغموض، وزاده الاتفاق الأردني-الفلسطيني المشترك (اتفاق عمان 1985) الذي اعتمد بعد عام من دورة المجلس الوطني عام 1984م التي طرح فيها الملك حسين مشروع الكونفيدرالية (15)، والذي نسف عمليًا العناوين الثلاثة لبرنامج المنظمة (16)، ثم جاءت دورة المجلس الوطني في الجزائر عام 1988م التي مثلت تبنياً رسمياً لخيارات السلام من خلال القبول بالقرارات 181، 338، 242 (17) التي تعاملت مع القضية الفلسطينية على أنها قضية أرض متنازع عليها متجاهلة وجود شعب جله من اللاجئين مثل عنوان الصراع مع الاحتلال ابتداءً، وسيمثل ضمانته استمراره عندما تصل التسوية إلى طريق مسدود، وقد عزز هذه الضمانة ظهور تيار فلسطيني إسلامي جديد بقوة في الساحة الفلسطينية اعتمد خيارات جهادية طريقًا لتحقيق العودة وهو ما أعاد جزءًا كبيرًا من الساحة الفلسطينية من جديد إلى المربع المفقود منها منذ زمن؛ ففي الوقت الذي نادى فيه المنظمة بقرارات الأمم المتحدة لإيجاد "حل لقضية اللاجئين"، كانت التنظيمات الإسلامية الوليدة التي ستأخذ دورًا ميدانيًا رياديًا فيما بعد قد رفضت جميع الحلول والطروحات والمبادرات والمؤتمرات الدولية واعتبرتها مضیعة للوقت (18).

خلال هذه الفترة كانت الانتفاضة الفلسطينية تعيد إنتاج خطاب وطني يختلف عما تتجهز له المنظمة مما دفع الإسرائيليين باتجاه خيارات السلام، فيما ساعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبدء مرحلة القطب الواحد التي تقودها الولايات المتحدة إلى خضوع م.ت.ف لشروط السلام الأميركية التي كانت رفضتها سابقًا برفضها مشروع ريغان عام 1983 بسبب عدم إشارته إلى حق عودة اللاجئين (19).

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

المرحلة الثانية (ما بعد مؤتمر مدريد)

مع انعقاد مؤتمر مدريد 1991 ومشاركة م.ت.ف فيه بوفد مشترك مع الأردن ضم أكثر من خمسين شخصية فلسطينية ليس بينها واحدة من مخيمات اللاجئين(20)، تمت التضحية بقضية اللاجئين وإزاحتها عن طريق قطار التسوية من خلال اعتماد **نقطتين مهمتين:**

- 1) إحالة موضوع اللاجئين إلى المفاوضات متعددة الأطراف بوصفها قضية إنسانية إدارية فنية مالية.
- 2) تغييب قرارات الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين وعدم اعتبارها مرجعية للمفاوضات (خصوصاً القرار 194).

وخلال هذه الفترة تم التعامل مع قضية اللاجئين وفق اتجاهين:

- مجموعة العمل الخاصة باللاجئين في إطار المفاوضات متعددة الأطراف.
- المسار التفاوضي المباشر الفلسطيني-الإسرائيلي، والذي انتهى بتوقيع أوسلو 1993 الذي فتح الطريق واسعاً لمرحلة كانت الأكثر مأساوية في طموحات اللاجئين وتطلعهم إلى مستقبلهم تصرف فيها م.ت.ف ببدائية سياسية غير مسبقة حتى إن أحمد قريع قال: "إنه طريق كان يُعرف أولاً، ولا يُعرف إلى أية جهة يقود ولا إلى أين ينتهي" (21).

فيما اختتم المجلس الوطني الفلسطيني حياته بجلسة عام 1996 بإلغاء ميثاقه الذي مثّل الضمانة النظرية الأخيرة لقضية اللاجئين ضمن البرنامج السياسي للمنظمة؛ معلناً بذلك انتهاء فصل شعارات التحرير من كل زواياها العملية والنظرية.

خلال هذه الفترة جرت ممارسات عملية من قبيل تهميش دائرة شؤون اللاجئين في م.ت.ف، وإلغاء دائرة شؤون الوطن المحتل، فيما أنشئت دائرة "شؤون المغتربين" التي أثارت جدلاً حول الأثر القانوني المترتب على تسمية اللاجئين في أوروبا وأميركا بالمغترب!

فيما كانت شخصيات فلسطينية رسمية تتفاهم عبر وثائق سرية مع الإسرائيليين، كما في وثيقة أبي مازن-بيلين عام 1994، التي كانت أساس مقترحات كلينتون للحل عام 2000(22)، وهو ما فتح شهية شخصيات أخرى في المنظمة لتقديم مبادرات على هذه الشاكلة، فجات وثيقة سري نسيبة-آيالون عام 2002 السرية أيضاً، إلى أن تُوّج المشوار بوثيقة جنيف عام 2003 العلنية التي اعتمدها باراك أوباما أساساً لإحلال السلام الدائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد قول رام عمانويل الرئيس السابق لطاغم الموظفين في البيت الأبيض سنة 2009 ومرجعاً لإعلان أنابوليس عام 2007(23)، ثم وثيقة إكس أن بروفانس(24) عام 2007 وهي وثيقة فلسطينية-إسرائيلية تطرقت لعدد من القضايا العالقة بين الجانبين، أهمها قضية اللاجئين ورصدت مبلغاً يقارب الـ85 مليار دولار ضمن فلسفة تحويل حق العودة من حق سياسي جوهري إلى مركب اقتصادي من خلال التعويض، لنتعرف فيما بعد من خلال سلسلة تقارير "كشف المستور" التي بثتها قناة الجزيرة الفضائية في يناير/كانون الثاني من العام 2011(25) أن المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية فيما يتعلق باللاجئين وصلت إلى مستويات أخطر بكثير مما تم تسريبه سابقاً؛ ليتضح أن المفاوضات الفلسطينية ناقش قضية اللاجئين وفق **النقاط التالية(26):**

- 1) القبول بعودة عدد رمزي جداً ولمدة محدودة ولدواع إنسانية وإعلامية.
- 2) حل قضية اللاجئين وفق معياري التعويض والتوطين.
- 3) شرعنة حل قضية اللاجئين من خلال استفتاء في الضفة وغزة والقدس فقط، أي استفتاء غير اللاجئين.

وتوقفت هذه المغامرات مع صعود الليكود في الانتخابات الإسرائيلية 2009 الذي وضع عملية التسوية أمام حائط سميك أكثر من ذي قبل.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قضية اللاجئين في محطات التفاوض الرئيسية

اتفاق أوسلو 1993

كان أوسلو أكثر الانعطافات حدةً في التاريخ المعاصر للسياسة الفلسطينية من النواحي كافة، إن على صعيد الفكر السياسي وممارساته، أو على صعيد التصورات الإستراتيجية لمستقبل القضية الفلسطينية برمتها، فقد قذف أوسلو قضية اللاجئين إلى حسابات الزمن بعد أن أعطى الاحتلال شرعية احتلال أرضهم من خلال رسائل الاعتراف المتبادل بين عرفات ورايين، وتجاهل غير مسبوق لثلاثي الشعب الفلسطيني اللاجئ؛ إذ تم توقيع الاتفاق دون التطرق لقضية اللاجئين إلا عبر ذكرها في البند الخامس كونها موجهة إلى مفاوضات الحل الدائم(27)، ولم تتطرق المفاوضات الثنائية أصلاً لقضية اللاجئين إلا بما يتيح نص خطاب الدعوة لمؤتمر مدريد الذي حدد قضايا بعينها سينتجها الاتفاق، دون تلك القضايا "المعقدة" لقضية اللاجئين التي أُحيلت إلى المفاوضات متعددة الأطراف، فيما المفاوضات الثنائية معنية بترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، تليها مفاوضات الحل الدائم على أساس قراري 242 و338(28).

لم يبق الموضوع عند هذا الحد، فقد حدد بروتوكول إعلان المبادئ المفاوضات بشأن قضية اللاجئين على مستويين: لاجئي سنة 1967 الذين سُموا "نازحين"، يُبحث وضعهم في لجنة رباعية ضمت فلسطينيين ومصريين وأردنيين وإسرائيليين، وللاجئي 1948 تُناقش قضيتهم في المحادثات الإسرائيلية-الفلسطينية التي بدأت عام 1996 ثم توقفت(29). فقد ميزت عملية التسوية بين اللاجئين الفلسطينيين دون أي وجه حق؛ الأمر الذي يتناقض مع الشرعية الدولية لحقوق الإنسان التي تخول كل فرد الحق بالعودة إلى دياره، ومع قرارات الشرعية الدولية التي كرست الحق الجماعي للاجئين الفلسطينيين بالعودة، وهذا كله انعكس سلبيًا على مفاوضات التسوية وعلى المسار الذي اتخذته قضية اللاجئين في هذه المفاوضات(30)، وما دامت عملية السلام في أوسلو ارتبطت بمرجعية قراري مجلس الأمن 242 و338 فإن مصير لاجئي 1948 بصورة خاصة يبقى معوقًا بسبب غياب أية إشارة مباشرة إلى القرار 194(31)، فارتبطت قضية اللاجئين بنتائج سلبية أكثر مما سبق بسبب عاملي التأجيل والتجزئة بين نازحين ولاجئين.

مجموعة العمل الخاصة باللاجئين RWG في المفاوضات متعددة الأطراف

تشكّلت هذه المجموعة ضمن مجموعات عمل المفاوضات متعددة الأطراف بإصرار فلسطيني، بهدف إيصال رسالة إلى اللاجئين مفادها أن قضاياهم في مفاوضات المرحلة الانتقالية لم تُغفل، وهذا من شأنه أن يضيفي شرعية ضرورية على توقيع اتفاق إسرائيلي-فلسطيني من الممكن أن لا يحظى بقبول الفلسطينيين في الشتات لو لم يتضمن بنودًا يتعلّق باللاجئين(32)، وبدأت اجتماعاتها عام 1992.

لم يُسمح للمجموعة بمناقشة القضايا السياسية، وإنما اقتصر عملها على تبادل المعلومات الفنية، وإشاعة ثقة متبادلة بين الأطراف المعنية والإعداد لمفاوضات سياسية في وقت لاحق(33)، بعد تجزئة قضية اللاجئين بين نازحي 1967 ولاجئي 1948، فاعتمدت المجموعة المحاور التالية للنقاش(34):

قاعدة المعلومات، الصحة العامة، إنعاش الطفل، التدريب المهني وخلق فرص عمل، تنمية الموارد البشرية، البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، لمّ شمل العائلات.

فكان نقاش هذه القضايا الخدمية إشارة إلى أن حل قضية اللاجئين سيكون عبر التوطين، فالعملية لم تكن سوى مفاوضات للوصول إلى مآلات بعينها، وهو ما يزيل استغراب المتسائلين حول منطقية نقاش القضايا الفنية قبل الاتفاق السياسي. وهكذا وبالنظر إلى اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف فإنك تعود لتندخل في مفارقة جديدة بين النظرية والممارسة التي عاشتها قضية اللاجئين في كنف عملية التسوية.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

محطات فارقة في تحولات المكانة السياسية لحق العودة

مكانة القرار 194

إن اعتماد م.ت.ف القرارين 242 و 338 لمرجعية عملية السلام دون التطرق للقرار 194 أوجد علاقة غير متوازنة بين تنظير المنظمة السياسي الذي يضع حق العودة على رأس ثوابت وحقوق الشعب الفلسطيني من جهة، وممارساتها العملية التي اعتمدت خيار السلام بمرجعيات بعيدة عن تحقيق طموح اللاجئين في العودة من جهة أخرى. وبعد تشكيل مجموعة العمل الخاصة باللاجئين ضمن المفاوضات متعددة الأطراف التي انبثقت عن مؤتمر مدريد كان الوفد الفلسطيني يصر على تضمين إشارة علنية إلى القرار 194 الذي كان يتم إضعافه دائماً في البيان الختامي بإشارة عامة إلى قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين(35)، وبما أن مؤتمر مدريد قد حدد مسبقاً ما هو المطلوب من المفاوضات ووضع سقف ما يجب التوصل إليه فإنه لم يتوفر شرح كافٍ لتوضيح مدى الارتباط القائم بين القرار 194 ومعادلة مدريد(36)، كما أن الولايات المتحدة الأميركية بدأت بالامتناع عن التصويت لصالح القرارات التي تؤكد صحة القرار 194 بعد 1993(37) أي بعد توقيع أوسلو الذي مثلت مضامينه إقراراً فلسطينياً ضمناً باستبعاد القرار 194 من مرجعيات الحل الدائم؛ إذ لم يأتِ أوسلو على ذكر القرار ولم يتضمن أي نص يُلزم "إسرائيل" بتطبيقه أو بتحمل المسؤولية عن حصول أزمة اللاجئين(38).

مؤتمرات ولجان حق العودة

ارتبطت مؤتمرات حق العودة التي بدأت منذ توقيع أوسلو بوعي شعبي عام عبّر عن قلقه على مصير حق العودة، وازداد هذا الارتباط مع بدء انتفاضة الأقصى عام 2000 وفي ظل المضي إلى أبعد ما يمكن في خيار التسوية الذي كان يثبت يوماً بعد يوم أنه بلا أفق، كانت لجان ومؤسسات حق العودة إضافة إلى عدد من النشطاء الأكاديميين عماد هذه الظاهرة التي أخذت طابعاً غير رسمي، وقد عاشت حالة تنافر وتناقض بينها وبين المؤسسة الرسمية الفلسطينية. وربما تعكس لجان العودة ومؤسساتها ومؤتمراتها حالتين متناقضتين في تقديرنا لمكانة حق العودة وقضية اللاجئين:

- فمن جانب تعكس نظرة سلبية إلى واقع المكانة التي وصلت إليها هذه القضية، بعد أن أصبح التركيز عليها من خلال العمل الأهلي والأكاديمي، وهي التي كانت عنواناً للصراع بأكمله.
- من جانب آخر كان هذا الحراك ضماناً مهمة لحق العودة وقضية اللاجئين، وصورة تعكس المكانة الشعبية لحق العودة.

التعاطي العربي الرسمي مع قضية اللاجئين

كانت الرؤية العربية لحل قضية اللاجئين في كل المراحل تابعة لموقف المنظمة منها التي تعد الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وبالعوم فإن الموقف العربي تمثل في مشروعين أساسيين، الأول: هو المشروع العربي للسلام المعروف بـ "مشروع فاس" عام 1982م والذي اعتمده العرب في قمتهم تلك بعد تحسس الخطاب الجديد للمنظمة من خلال مشروع خالد الحسن عام 1982(39)، فيما تبنى المشروع الثاني في المبادرة العربية للسلام التي اعتمدها العرب في قمة بيروت عام 2002، ويكاد المشروعان يتشابهان في جوهر الطرح الذي يعتمد على إقامة دولة فلسطينية في حدود العام 1967؛ ففيما كان مشروع فاس يطالب بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره مشيراً إلى تعويض من لا يرغب، كانت مبادرة 2002 تتحدث عن حل متفق عليه لقضية اللاجئين وفق القرار 194. في عموم المشروعين فإن ترك اعتماد حل قضية اللاجئين وفق صيغ مبهمة قابلة للتأويل من قبيل الحل العادل والمتفق عليه يدخل القضية في مزالق التفسيرات التي لا يقدر عليها سوى الأقوياء في لعبة التفاوض(40).

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

مضمون المكانة السياسية الحالية لقضية اللاجئين وحق العودة اليوم

في ضوء ما سبق فإن المكانة السياسية لحق العودة اليوم انعكست في ثلاثة أبعاد رئيسية:

فلسطينياً

وقد ظهرت في شقين:

(1) **الأول:** الفلسطيني الرسمي م.ت.ف: فمكانة حق العودة لديه تراجعت تراجعاً دراماتيكيًا وبشكل خطير منذ تبنيه لخيار التسوية السياسية، فبدأت كقضية يمكن تركها لمعالجات الزمن من خلال عاملي التأجيل والتفتيت، ثم إلى قضية يمكن معالجتها من خلال حلول وسط بعيداً عن القانون والقرارات الدولية وهو ما بدا في الوثائق الفلسطينية-الإسرائيلية غير الرسمية، ثم إلى عقبة حقيقية في وجه تحقيق اتفاق ولو بحده الأدنى وهو ما ظهر جلياً من خلال وثائق المفاوضات المسربة التي عرضتها قناة الجزيرة الفضائية في يناير/كانون الثاني 2011.

(2) **الثاني:** هو الموقف الفلسطيني الشعبي: إذ عكس الموقف الشعبي من قضية حق العودة حالة الفصام الكبرى بين قيادة م.ت.ف المفاوضات والقاعدة الشعبية التي حافظت على مكانة متميزة لقضية اللاجئين وحق العودة لديها؛ عبرت عنها بطرق مختلفة أهمها الحراك الشعبي المتمثل بمؤتمرات ولجان حق العودة، ويتبع هذا الموقف موقف حركات المقاومة الفلسطينية كحماس والجهاد خصوصاً بعد أن غدت هذه الحركات أحد أقطاب المعادلة الفلسطينية.

لذا نستطيع القول: إن قضية اللاجئين عاشت فلسطينياً ضمن معادلة طرفها الأول المفاوضات الفلسطيني الذي أبدى استعداداً للذهاب بعيداً في تمزيق قضية اللاجئين وتحويلها في أحسن الحالات إلى مجرد معطى إنساني يمكن معالجته اقتصادياً، وطرفها الثاني شريحة واسعة من الشعب الفلسطيني الذي يمثل اللاجئين ثلثيه، والداعم لقوى فلسطينية فاعلة على الأرض استطاعت أن تقف كضمانة حقيقية في وجه إنهاء ملف حق العودة للأبد.

عربياً

وفيه تحولت المكانة السياسية لحق العودة إلى معطى فلسطيني بحت غير مرتبط بأي بُعد قومي، ساهم في ذلك عدة عوامل، أهمها: تراجع القومية العربية كأيدولوجيا من جهة، وترك منظمة التحرير الفلسطينية تخوض غمار التسوية السياسية لتقرر إستراتيجيتها بعيداً عن الواقع العربي الإقليمي المترهل أساساً من جهة أخرى، وهو ما جعل مكانة قضية اللاجئين عربياً تتبع للموقف الفلسطيني الرسمي كما ظهر في مشروع فاس عام 1982 ومبادرة بيروت 2002، فيما عدا الدول المضيفة التي حددت مكانة قضية اللاجئين وفقاً لمتطلباتها القطرية.

دولياً

بدأت مكانة حق العودة بالتراجع دولياً وتبدى ذلك جلياً في موقف الولايات المتحدة الأميركية من التصويت على القرارات التي تؤكد مضمون القرار 194(41) بعد توقيع اتفاق أوسلو، كما بدأت الدول المانحة للأونروا بعد أوسلو بتقليص الهبات المالية واشتراط برامج الإنفاق(42)، فيما تتعامل اليوم مختلف دول الغرب مع قضية اللاجئين كحالة إنسانية تحتاج إلى حلول مرتبطة بالطعام والضمان الصحي والسكن والخدمات كما ظهر في القضايا التي عالجتها لجنة العمل الخاصة باللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف، وهو ما يعكس في المحصلة نتيجة مشابهة لما هو عليه الحال عربياً وفلسطينياً (رسمياً) والمتمثل بتراجع المكانة السياسية لحق العودة كحق مكفول بالقانون الدولي.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

خاتمة و خلاصات

إن تراجع مكانة قضية اللاجئين وحق العودة خلال السنوات الماضية في المستوى الرسمي فلسطينياً وعربياً ودولياً لم يكن كفيلاً بتجاوز الموقف الشعبي الفلسطيني وقواه؛ ومن ثمَّ الوصول إلى حل نهائي بين الأطراف المتفاوضة، ونستطيع التأكيد هنا أن قضية اللاجئين الفلسطينيين مثلت صلب المعضلة السياسية القائمة بين تلك الأطراف، ومع وصول عملية التسوية إلى أفق مسدود تمامًا في الوقت الذي يستعيد فيه الشارع العربي مكانته وكلمته بعد أن أثبت قدرته على الإطاحة بأعتى الأنظمة الداعمة لخيار التسوية في المنطقة بأي ثمن، فإن قضية اللاجئين وحق العودة ربما تكون قادرة هي الأخرى على استعادة مكانتها السياسية التاريخية بضمانة حاميتها الشعبية فلسطينياً وعربياً، وإن كان ربيع العرب قد أزهق بفعل انتفاض الشعوب العربية فإن اللاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين هم جزء أساسي من نسيج تلك الشعوب التي صنعت الربيع وهو ما عبّر عنه اللاجئين في محطة مسيرة العودة باتجاه الحدود في 15 مايو/أيار 2011 من أكثر من جبهة في سورية ولبنان والأردن ومصر، وكأي شعب عربي آخر كان اللاجئين على استعداد لتقديم الشهداء من أجل ربيعهم وهو ما حصل فعلاً، كما أن استعداد عشرات الآلاف (حتى كتابة هذه السطور) للتوجه باتجاه الحدود مع فلسطين فيما سُمي "مسيرة القدس العالمية" في 30 مارس/آذار 2012 يعكس تقاؤلاً بمستقبل لن يكون للاجئين فيه إلا عنواناً كما كانوا في السابق.

خلاصات

- (1) مثل حق العودة ابتداءً عنوان الصراع مع الاحتلال؛ إذ ارتبط ارتباطاً متماهياً ومباشراً بالآليات التي اعتمدها الثورة الفلسطينية في شعاراتها وبرامجها في سنوات الانطلاقة.
- (2) مثل برنامج النقاط العشر عام 1974 أول تراجع في مكانة قضية اللاجئين وحق العودة؛ إذ نقله من حالة التماهي مع آليات الثورة إلى حيز مفرد ومخصص.
- (3) إن تراجع المكانة السياسية لقضية اللاجئين قد ارتبط ارتباطاً مباشراً برغبة منظمة التحرير الفلسطينية في الدخول إلى خيارات التسوية.
- (4) لم تخضع قضية اللاجئين لمبادئ القانون الدولي والإرادة الشعبية الفلسطينية بقدر ما خضعت لمستجدات الواقع السياسي الإقليمي والدولي.
- (5) تراجع مكانة حق العودة وقضية اللاجئين لدى مختلف الأطراف عربياً ودولياً كان يسير طردياً مع تراجع موقف م.ت.ف من القضية ذاتها.
- (6) غياب مؤسسات منظمة التحرير وترهل دوائرها وتغول السلطة في الضفة وغزة عليها ساهم في ابتعاد قضية اللاجئين عن أولويات البرنامج السياسي.
- (7) مثلت قضية اللاجئين فلسطينياً في مختلف محطات التفاوض ورقة مساومة وتكتيك لا قضية إستراتيجية.
- (8) لعب الفعل المقاوم على الأرض دوراً أساسياً في الحد من تقهقر مكانة حق العودة بشكل أكبر، ظهر ذلك من خلال انتفاضتي العام 1987 و2000، كما أن ظهور حركة حماس والجهاد الإسلامي كتيار رافض للتسوية على الساحة الفلسطينية مثل ضماناً مهمة لها.
- (9) مثل ظهور لجان ومؤسسات ومؤتمرات حق العودة عاملاً مهماً في دعم صمود اللاجئين الذي مثل أساس إفتشال مشاريع حل قضية اللاجئين المطروحة.
- (10) مكانة قضية اللاجئين عربياً تمثلت بمشروع فاس 1982 والمبادرة العربية للسلام سنة 2002، وقد تضمنا صياغة ملتبسة لحل قضية اللاجئين.

المراجع

- (1) حميد راشد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964 - 1974م، ص46، مركز الأبحاث، بيروت 1975م.
- (2) فياض علي أحمد، مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني، ص67، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى 2001م.
- (3) حميد راشد، مقررات المجلس الوطني، مرجع سابق، ص122.
- (4) فياض علي أحمد، مكانة حق العودة، مرجع سابق، ص69.
- (5) انظر: العودات حسين، وثائق فلسطين، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية 1987م، ص350-381.
- (6) الشملي جبرا، ورقة بحثية بعنوان: حق العودة في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية، المقدمة، بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، طبعة أولى 2007

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

- (7) للاطلاع على النقاط العشر، انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج4، ص112، هيئة الموسوعة الفلسطينية-دمشق، الطبعة الأولى1984م.
- (8) قريع أحمد، مفاوضات أوسلو 1993 (الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق)، ج1، ص431، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى 2005م.
- (9) انظر: الموقع الإلكتروني الرسمي للمجلس الوطني الفلسطيني، <http://www.palestinepnc.org> صفحة دورات وقرارات.
- (10) صالح محمد محسن، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص461، كوالامبور - ماليزيا، الطبعة الأولى 2003.
- (11) انظر: العودات حسين، وثائق فلسطين، ص437، مرجع سابق.
- (12) الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني الفلسطيني، مرجع سابق.
- (13) لقراءة نص المشروع، انظر: الموسوعة الفلسطينية المجلد الأول، ص388، 389، مرجع سابق.
- (14) المرجع السابق.
- (15) صالح محمد محسن، دراسات منهجية، مرجع سابق، ص463.
- (16) فياض علي أحمد، مكانة حق العودة، مرجع سابق، ص96.
- (17) انظر: الشوملي جبرا، مرجع سابق، ص18.
- (18) انظر: المرجع السابق.
- (19) انظر: المرجع السابق.
- (20) بيرتز دون، الفلسطينيون اللاجئون وسلام الشرق الأوسط، ص49، ترجمة: أسامة المصري، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى.
- (21) قريع أحمد، مفاوضات أوسلو، مرجع سابق، ج1 ص39.
- (22) انظر: حساوي نجوى مصطفى، مرجع سابق، ص332.
- (23) صحيفة بديعوت أحرانوت، 19 / 6 / 2009م.
- (24) صحيفة هآرتس، 24 / 11 / 2007م.
- (25) وثائق اللاجئين نُتت بتاريخ 24 / 1 / 2011م في حصاد الجزيرة.
- (26) للتوسع في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى نص الوثائق المسربة على الموقع <http://transparency.aljazeera.net>
- (27) المرجع السابق، ج1، ص383.
- (28) المرجع السابق، ج1، ص374.
- (29) الشوملي جبرا، مرجع سابق، ص23.
- (30) حساوي نجوى مصطفى، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، ص282، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى 2008.
- (31) زريق إيليا، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، ص18، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الثانية 1998م.
- (32) تماري سليم، مرجع سابق، ص9-10.
- (33) زريق إيليا، مرجع سابق، ص16.
- (34) قريع أحمد، المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام، ص86، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى 2007م.
- (35) تماري سليم، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، ص15، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى 1996م.
- (36) زريق إيليا، مرجع سابق، ص139.
- (37) بابادجي رمضان وآخرون، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، ص87، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الثانية 1997م.
- (38) حساوي نجوى مصطفى، مرجع سابق، ص281.
- (39) مرجع سابق.
- (40) في كتاب السياسة والأمم يقول هانس مورجنتاؤ: إن الذين يصنعون القرارات الدولية هم وحدهم الذين يمتلكون سلطة تفسيرها وسلطة إعطاء المعاني المحددة لها، وبالتالي فهم الذين يفسرون المعاني ويطبونها على ضوء مصالحهم.
- (41) مرجع سابق.
- (42) تماري سليم، مرجع سابق.